



تسريع التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال الاستثمار

وزارة الاقتصاد والتخطيط
المملكة العربية السعودية

2023

مقدمة

02

03

تفوق الأداء الاستثماري على متوسطات مجموعة العشرين

05

القسم الاول: توسيع خيارات الاستثمار وسط عدم اليقين العالمي

05

1.1 الاستثمارات المحلية في البنية التحتية

07

1.2 ابتكار المستقبل بالمشاريع الجديدة

09

1.3 تسريع التنوع الإقليمي والقطاعي

10

1.4 تحفيز المناطق الاقتصادية الخاصة

11

1.5 تحديث سوق رأس المال

12

1.6 بناء مؤسسات المستقبل الرائدة من خلال الشركات الناشئة

14

القسم الثاني: استدامة النمو على المدى الطويل

14

2.1 صندوق الاستثمارات العامة - المحفز

16

2.2 صندوق التنمية الوطني - المُمكِّن

17

2.3 تعزيز إنتاجية رأس المال

18

نظرة مستقبلية

خلال الربع الثاني من عام 2022، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة 2.1 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 1.9 مليار دولار أمريكي في الربع السابق بإجمالي 4.0 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2022. وفي عام 2021، بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر 19.3 مليار دولار أمريكي، بنمو 257% مقارنة بعام 2020 وبلغت نسبته 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي. ونظرًا لأهمية جذب الاستثمارات لتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030، تم الكشف عن الاستراتيجية الوطنية للاستثمار لتمكين المستثمرين وتحديد الفرص الاستثمارية الجذابة، وفتح الأبواب أمام القطاع الخاص للنمو. وتهدف استراتيجية الوطنية للاستثمار إلى تعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة بشكل كبير ليصل إلى 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي، ليصبح اقتصاد المملكة من بين العشرة الأوائل على مؤشر التنافسية العالمية بحلول عام 2030.

يلخص هذا التقرير نهج المملكة بتوسيع خيارات الاستثمار وسط حالة من عدم اليقين العالمي بما يتلاءم مع طموحاتها للنمو الاقتصادي والتنويع. يعتمد هذا النهج الاستثماري على فكرة خلق قيمة مشتركة تجمع بين الحوافز المالية وغير المالية لإطلاق نشاط استثماري طويل المدى في مشاريع ذات كفاءة وفعالية. إن أفق الاستثمار طويل المدى هو عامل تمكين لخلق عملية شراكة فعالة بين القطاعين الخاص والعام، حيث إن المشاركة المبكرة للقطاع العام هي أساس يركز إليه سائر المستثمرين من القطاع الخاص في مراحل لاحقة لتعزيز كفاءة وإنتاجية هذه الاستثمارات. وبعبارة أخرى، فإن الوجود الكثيف للخبرات القطاعية يعد أمرًا أساسيًا في ضمان قابلية هذه المشاريع للتمويل. ولتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، يركز العرض الاستثماري للمملكة على توسيع نطاق الاستثمارات وتحقيق تأثير طويل المدى من خلال تعزيز الإنتاجية ومشاريع البحث عن الكفاءة. ويلعب صندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي للمملكة العربية السعودية) وصندوق التنمية الوطني دورًا رئيسيًا، من حيث المشاركة في خلق القيمة وجذب رأس المال الخاص. حيث إن صندوق الاستثمارات العامة هو المستثمر الرئيسي من القطاع العام. بالإضافة إلى صندوق التنمية الوطني والقائم بمجموعة الصناديق القائمة والجديدة ذات الأنشطة المؤسسية لتمويل قطاعات التنمية في المملكة.

يتحدث القسم الأول من هذا التقرير عن "توسيع خيارات الاستثمار وسط عدم اليقين العالمي" عن مدى التوسع في أفق المشاريع الجديدة لتوجيه الاستثمارات، وخلق مجالات جديدة للنمو الاقتصادي، وتعزيز مرونة المملكة وبناء اقتصاد منتج. أما بالنسبة للقسم الثاني من هذا التقرير "استدامة النمو على المدى الطويل" فإنه يتناول الحوكمة وعوامل التمكين الموضوعية لدعم فعالية توظيف الاستثمارات وتحقيق نتائجها.

تعمل المملكة العربية السعودية على إنجاز التحول الاقتصادي من خلال الاستثمار في رأس مالها البشري والمادي. حيث يُعدّ التحول أحد أهم المحركات الرئيسية لدعم النمو والتنويع الاقتصادي، بطموحات رؤية المملكة 2030 وسط عدد من التحديات الجيوسياسية. تاريخياً المملكة مُصدرة لرأس المال، وتوظف فائض الأرباح في المشاريع الدولية والأصول المالية. وقد خلقت رؤية المملكة 2030 زخمًا جديدًا للاستثمارات المحلية من خلال السعي للتوسع الاقتصادي رأسياً وأفقياً، ليس فقط للمملكة من أجل توزيع أرباح مواردها وتوسيع اقتصادها الخاص فحسب، ولكن أيضًا لجذب رؤوس الأموال من المستثمرين الدوليين في مجموعة جديدة من الفرص الاستثمارية داخل المملكة. وفي هذا الصدد، يعتبر الإنفاق الرأسمالي المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر أمران حاسمان في تمويل تحول المملكة وبناء اقتصاد مستدام وذو إنتاجية عالية.

يشير تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن الاستثمار العالمي لعام 2022 إلى أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية بلغ 1.6 تريليون دولار في عام 2021، بزيادة قدرها 64% عن عام 2020. ومع ذلك، يحذّر التقرير أيضًا من عدم اليقين للمستثمرين بسبب التوترات الجيوسياسية الحالية، والتباطؤ الاقتصادي العالمي، وانخفاض أنشطة المشاريع، والمخاطر التضخمية التي تؤدي في النهاية إلى ضغط محتمل على الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر في عام 2022. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاضطرابات الأخيرة في سلاسل التوريد جعلت الدول حذرة من مخاطر انقطاع توريد السلع والخدمات الاستراتيجية والأساسية. ونتيجة لذلك، فمن المرجح أن تتغير التدفقات التجارية والاستثمارات المرتبطة بها مع تنافس الدول على زيادة المرونة، وإقامة علاقات أقوى وذات موثوقية عالية مع شركائها التجاريين.

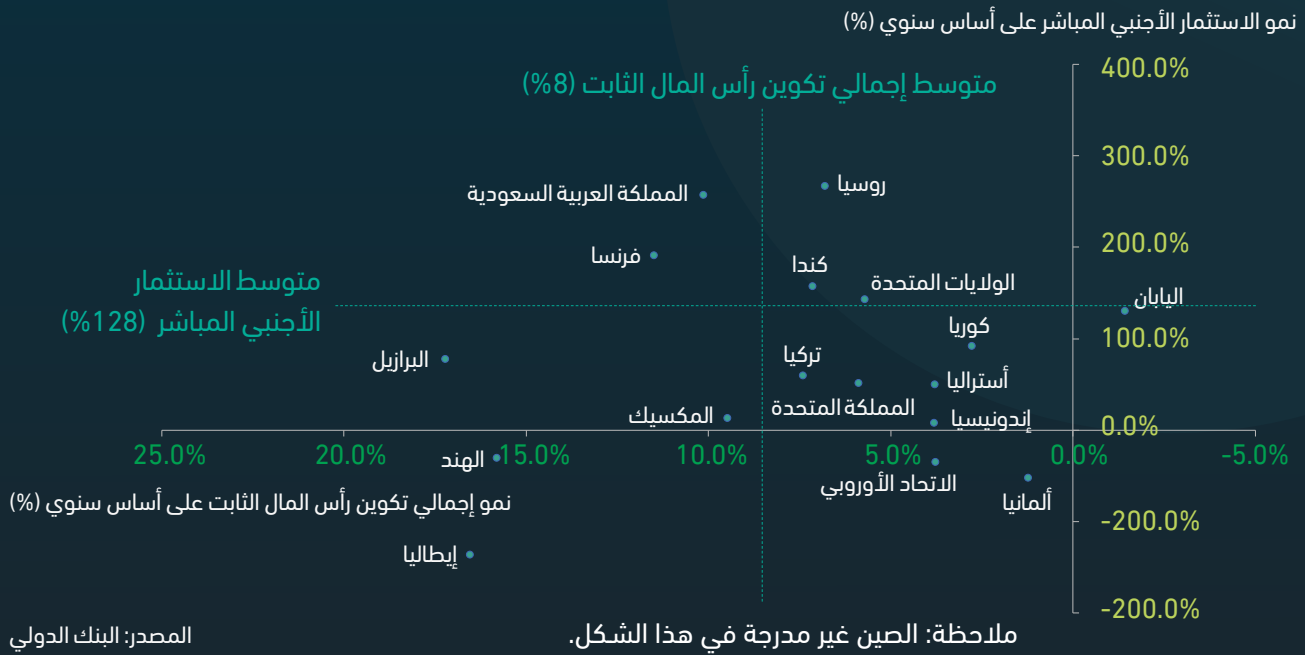
وعلى الرغم من التوقعات العالمية القاتمة، ما تزال المملكة العربية السعودية ثابتة على طريق الاستثمار في نموها وتحولها نحو اقتصاد متنوع ومنتج. يعمل نهج الاستثمار في المملكة على تعزيز استثمارات القطاع العام لجذب المستثمرين من القطاع الخاص، المحليين والأجانب على حد سواء بهدف مضاعفة الاستثمارات المحلية عن المستويات الحالية وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 15 مرة عن مستويات ما قبل الجائحة. وفي عام 2021، بلغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت للمملكة العربية السعودية أو الإنفاق الرأسمالي المحلي 23% من ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة نمو بلغت 10% عن عام 2020، حيث وصل إلى مستويات ما قبل الجائحة. وإن مستهدف رؤية السعودية 2030 هو زيادة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وعليه فقد كان عام 2022 عامًا إيجابيًا حيث من المتوقع أن يصل إجمالي تكوين رأس المال الثابت (أو الإنفاق الرأسمالي المحلي) إلى 24% من الناتج المحلي الإجمالي.

تفوق الأداء الاستثماري على متوسطات مجموعة العشرين - منظور عالمي

هناك نوعان من الاستثمارات ضروريان لاستمرار التنمية الاقتصادية: رأس المال المحلي ويعرف كإجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF) والاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI). إجمالي تكوين رأس المال الثابت هو مقياس لصافي الإنفاق الرأسمالي من قبل القطاعين العام والخاص. ويشمل الإنفاق على المصانع والآلات والإسكان والنقل والبنية التحتية مثل الطرق. الاستثمار الأجنبي المباشر هو تمويل طويل المدى لمشاريع أو استثمار مباشر، أو حصص في شركات بلد أجنبي. كلاهما ضروريان للتنمية الاقتصادية والنمو. ومع ذلك، فإن النمو الاقتصادي المستدام طويل المدى يتوقف على توجيه هذه الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية التي تولد المزيد من النمو مثل الاستثمار في سد يولد الكهرباء أو إنشاء مطار يسهل التجارة العالمية. حيث يوضح (الشكل 1) معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي تكوين رأس المال الثابت من عام 2020 إلى عام 2021 لدول مجموعة العشرين.

كان أداء المملكة العربية السعودية أفضل من متوسط دول مجموعة العشرين فيما يتعلق بنمو الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي تكوين رأس المال الثابت على أساس سنوي

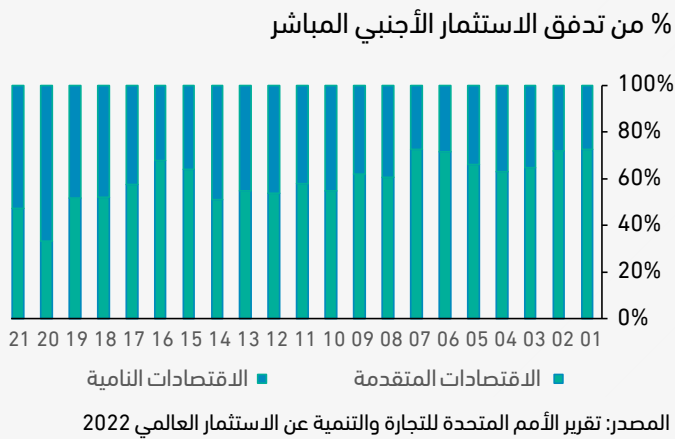
الشكل 1: النمو السنوي (2020-2021) للاستثمار الأجنبي المباشر مقابل إجمالي تكوين رأس المال الثابت لدول مجموعة الـ 20



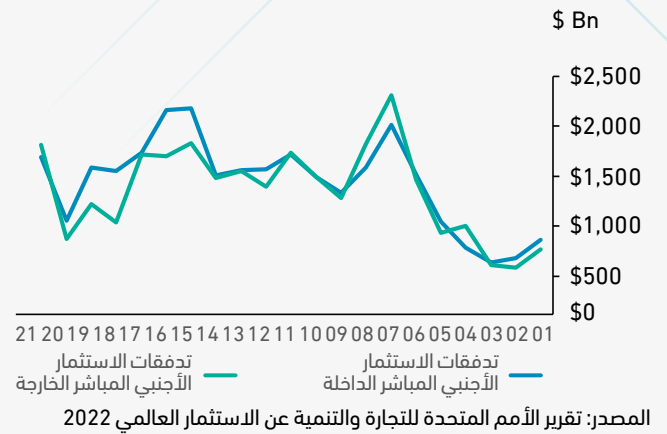
إجمالي تكوين رأس المال الثابت هو أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي ونموه يؤثر بشكل إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي. إنه عامل مهم داخل الاقتصاد لأنه يسلط الضوء على جانب من جوانب القدرة الإنتاجية طويلة المدى. وبالنظر إلى دول مجموعة العشرين، انخفضت مساهمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقدين الماضيين ومؤخرًا لدول مثل اليابان، والمملكة المتحدة، وجنوب إفريقيا، وأستراليا. يُظهر (الشكل 2) التغير التاريخي (من 1990 إلى 2021) والحالي (2019 إلى 2021) بالنقطة المئوية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي لدول مجموعة العشرين. من ناحية أخرى، رفعت الصين وتركيا والمملكة العربية السعودية مساهمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية وتركيا وكندا، هناك عدد قليل جدًا من الدول تؤدي أداءً جيدًا على المدى الطويل والقصير في إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة 1.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2021، مسجلة زيادة بنسبة 64% مقارنة بعام 2020 و7% فقط مقارنة بعام 2019، نظرًا للانخفاض الكبير في عام 2020. ومن ناحية أخرى، بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الخارجة 1.7 تريليون دولار أمريكي في عام 2021 بنسبة نمو 119% مقارنة بعام 2020. وشهدت الاقتصادات النامية معدل نمو 30% مقارنة بـ 134% للاقتصادات المتقدمة. ومع ذلك، فإن التدفقات إلى الاقتصادات النامية تتزايد بأطراد حيث يسعى المستثمرون متعدّدو الجنسيات إلى الفرص الجاذبة في الأسواق الناشئة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدول النامية التي تعتبر رأس المال الأجنبي مصدرًا للتنمية الاقتصادية المحلية تعمل على إصلاح وتنفيذ سياسات جاذبة للمستثمر للتنافس على جذب رأس المال. وفي عام 2021، اجتذبت الاقتصادات المتقدمة 47% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المدخلة مقابل 53% للاقتصادات النامية. حيث جذبت الاستثمارات في آسيا بنسبة 39%، تليها أمريكا الشمالية بنسبة 27% وأوروبا بنسبة 14% من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. أما من منظور آخر، فقد تصدرت الولايات المتحدة بما قيمته 367 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، تليها الصين وهونغ كونغ وسنغافورة وكندا كأول خمسة دول تلقت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2021.

الشكل 3: التدفقات إلى الاقتصادات النامية تتزايد بأطراد



الشكل 2: بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الداخلة 1.6 تريليون في عام 2021



تعتبر المشاريع الجديدة المبتكرة التي تمكن عمليات التمويل الدولي عبر الحدود، وأنشطة الدمج والاستحواذ، والاستثمارات المباشرة متعددة الجنسيات، من المصادر الأساسية للاستثمارات الأجنبية على مستوى العالم. ففي عام 2021، بلغ إجمالي عدد المشاريع الجديدة التي تم الإعلان عنها حسب الوجهة 14,710 بزيادة قدرها 11% مقارنة بعام 2020. وتصدرت الاقتصادات المتقدمة بحصة بلغت نسبتها 67% من هذه المشاريع التي نمت بنسبة 9%، مقابل الاقتصادات النامية بحصة بلغت نسبتها 33%، حيث نمت بنسبة 16% مقارنة بعام 2020. وانخفضت قيمة المشاريع الجديدة المتعلقة بالتصنيع من 53% إلى 45% خلال نفس الفترة. حيث كانت القطاعات الأكثر جاذبية هي الإلكترونيات والمعدات الكهربائية والسيارات. من ناحية أخرى، استمرت المشاريع الجديدة المتعلقة بالخدمات في الزيادة مع زيادة حصتها من إجمالي قيمة المشاريع من 39% إلى 53% بين عامي 2010 و2021، وبالنسبة للقطاعات التي اجتذبت معظم الاستثمار الأجنبي المباشر فتشمل إمدادات الطاقة والغاز، والبناء، والاتصالات، والنقل. كما أن المملكة العربية السعودية زادت من استثماراتها في قطاع الخدمات بما في ذلك البناء والنقل والبنية التحتية الرقمية.

لقد أدت الجائحة وما تبعها من اضطرابات في سلاسل الإمداد إلى قيام الدول بتشديد سياسات الاستثمار، لكن بدأ هذا التشديد بالانحسار في عام 2021. ومع ذلك، يبدو أن هناك تبايناً يظهر بين الدول المتقدمة والنامية من حيث سياسات الاستثمار الخاصة بها ووفقاً لتقرير الاستثمار العالمي 2022 المنشور من قبل الأمم المتحدة. تواصل الدول المتقدمة توسيع آليات حماية شركاتها الاستراتيجية من عمليات الاستحواذ الأجنبية من خلال التحري والتدقيق في الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن ناحية أخرى، تتخذ الاقتصادات النامية تدابير لتحرير الاستثمارات وتشجيعها بالنظر إلى الأهمية التي يلعبها الاستثمار الأجنبي المباشر في تنميتها الاقتصادية. ومع استمرار تنافس الدول على رأس المال الأجنبي، فإن العلاقات التجارية الاستراتيجية والعائد على رأس المال المستثمر وملفات مخاطر المشروع ستوجه تدفقات الاستثمار.

القسم الأول: توسيع خيارات الاستثمار وسط عدم اليقين العالمي

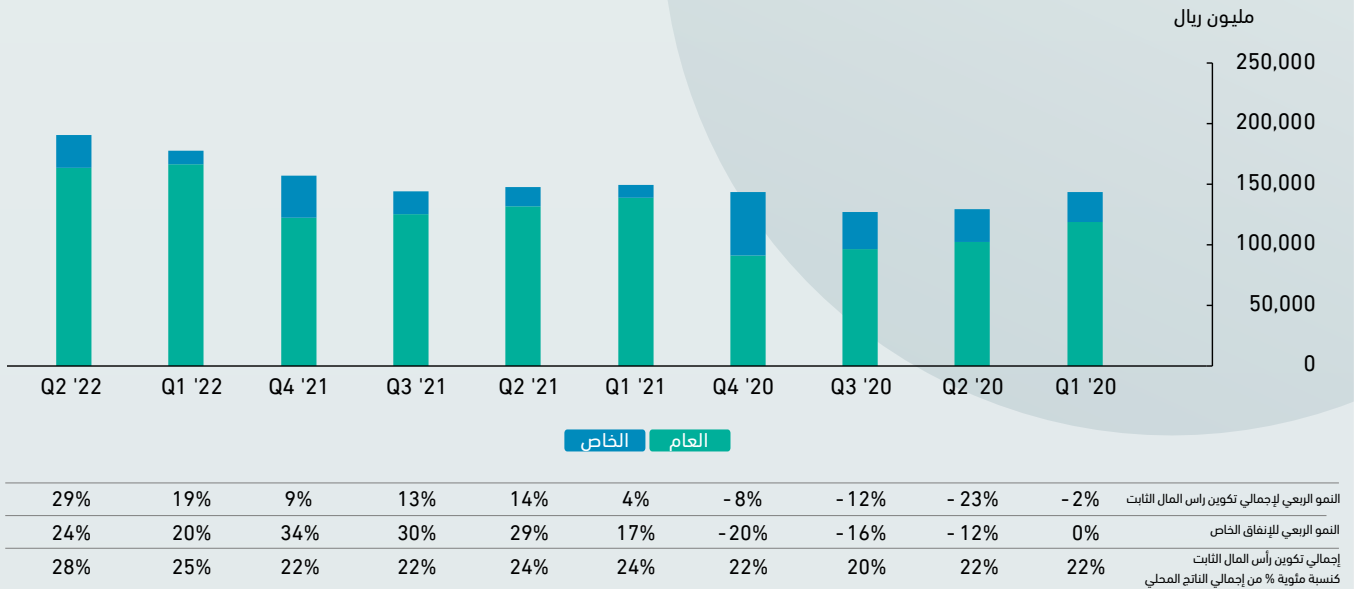
توضح رؤية 2030 في تصميم المملكة العربية السعودية لتصبح قوة استثمارية عالمية. فبعد مرور ست سنوات، تمضي المهمة في مسارها الصحيح. وعلى الرغم من الاضطراب الناجم عن الجائحة، وأزمة تكلفة المعيشة التي تلوح في الأفق، والتوترات الجيوسياسية، فإن اقتصاد المملكة العربية السعودية المرن وعالي النمو يتصدر مجال الاستثمار العالمي، ويبرز كمحطة استقرار للمستثمرين الدوليين. تعمل المملكة العربية السعودية على توسيع آفاقها الاستثمارية في وقت تزداد فيه درجات عدم اليقين عالمياً.

تدرك المملكة العربية السعودية أهمية الاستثمار في سير عملية التحول الاقتصادي، وتواصل ضخ رأس المال المحلي كدليل على التزامها. وعلى الرغم من عدم اليقين العالمي، فقد شرعت المملكة في بذل الجهد الكبير لجذب وتنظيم وتعميم الاستثمارات وتنفيذ المشاريع لتحسين الإنتاجية. وبالنظر إلى حجم الطموح والأفق الزمني الضيق، وأهمية حجم ونطاق متطلبات الاستثمار، فإن الجهد المبذول يتم بأسلوب عمل الدول الرائدة في الأعمال.

1.1 الاستثمارات المحلية في البنية التحتية

يعتبر الاستثمار هو المحرك لانتقال الاقتصاد السعودي من اقتصاد يعتمد على الموارد إلى اقتصاد متنوع. بحيث تكون الأصول الرأسمالية الجديدة أكثر كفاءة وقدرة على توليد زيادة كبيرة ومتنوعة في المنتجات. تواصل المملكة العربية السعودية استثمار رأس المال في التنمية الاقتصادية، وهو ما يتجلى في نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت. من منظور الإنفاق، ارتفع صافي الاستثمارات من خلال إجمالي تكوين رأس المال الثابت في المملكة من 143,622 مليون ريال سعودي في الربع الأول من عام 2020 إلى 190,637 مليون ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2022، حيث ساهم الإنفاق الخاص بمتوسط 83% من الإجمالي، ليسجل ستة أرباع متواصلة من الإيجابية المستمرة ومعدلات نمو مرتفعة. ويعتبر النمو في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي محركاً أساسياً للإنفاق المحلي ومساهمًا حيويًا في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. بلغ متوسط تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في المملكة العربية السعودية حوالي 23% كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وارتفع إلى 28% في الربع الثاني من عام 2022. يمثل إنفاق القطاع الخاص مكوناً رئيسياً من مجموع إجمالي رأس المال الثابت في المملكة العربية السعودية.

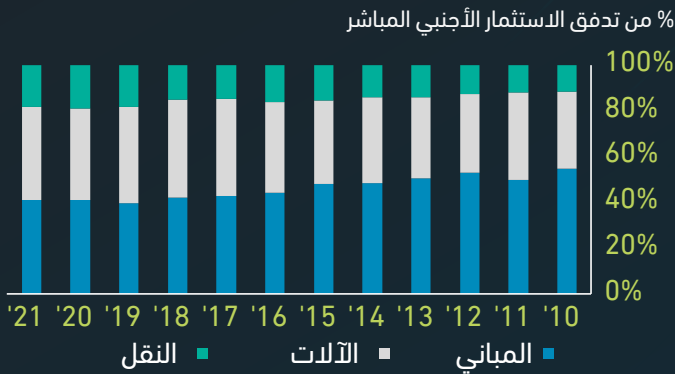
الشكل 4: يشكل الإنفاق الخاص جزءاً مهماً من إجمالي تكوين رأس المال الثابت



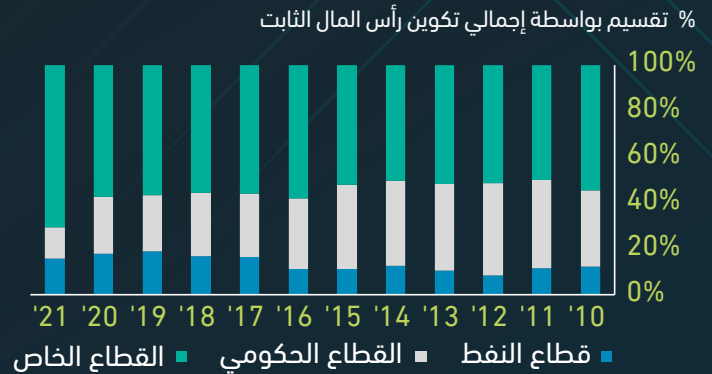
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

نمو الإنفاق الرأسمالي المحلي للقطاع الخاص إلى 71% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في عام 2021 مقارنة بنسبة نمو 53% في عام 2010 بينما انخفض إنفاق القطاع الحكومي من 33% إلى 14% مما يشير إلى مشاركة أكبر للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. أما من حيث نوع الإنفاق، فقد استحوذت المباني السكنية وغير السكنية على 41% من الإنفاق في عام 2021 متراجعة من 55% في عام 2010، وهو استثمار ضروري لإنشاء مساكن ميسورة التكلفة لمواكبة ارتفاع عدد السكان وأيضًا لإنشاء بنية تحتية للأعمال التجارية المتنامية. ومع ذلك، فإن أهم ما في الأمر هو نمو قطاع الآلات ومعدات النقل من 45% إلى 59% في نفس الفترة الزمنية. تشير الاستثمارات في الآلات ومعدات النقل إلى نمو الاقتصاد الصناعي مع التطلع إلى التحديث وزيادة الإنتاجية.

الشكل 6: الإنفاق الرأسمالي حسب النوع



الشكل 5: الإنفاق الرأسمالي حسب القطاع



تواصل المملكة العربية السعودية الاستثمار في تحديث بنيتها التحتية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من تقلب الأسواق العالمية، يعد تطوير البنية التحتية أحد الأولويات الرئيسية للمملكة لتنويع الاقتصاد السعودي. تم تخصيص استثمارات كبيرة للرعاية الصحية بالإضافة إلى ترقية رقمية عالية السرعة لقطاع الطاقة. يجري بناء العديد من المدارس والمستشفيات والمراكز الصناعية في جميع أنحاء المملكة. وتشمل الفرص في تعزيز البنية التحتية، وتطوير بنية تحتية خضراء جديدة، وإنشاء وإعادة تأسيس شبكات السكك الحديدية والطرق وتوسيع قطاع الإسكان. ويعد قطاع النقل والخدمات اللوجستية من المجالات البارزة للاستثمار في المملكة العربية السعودية.

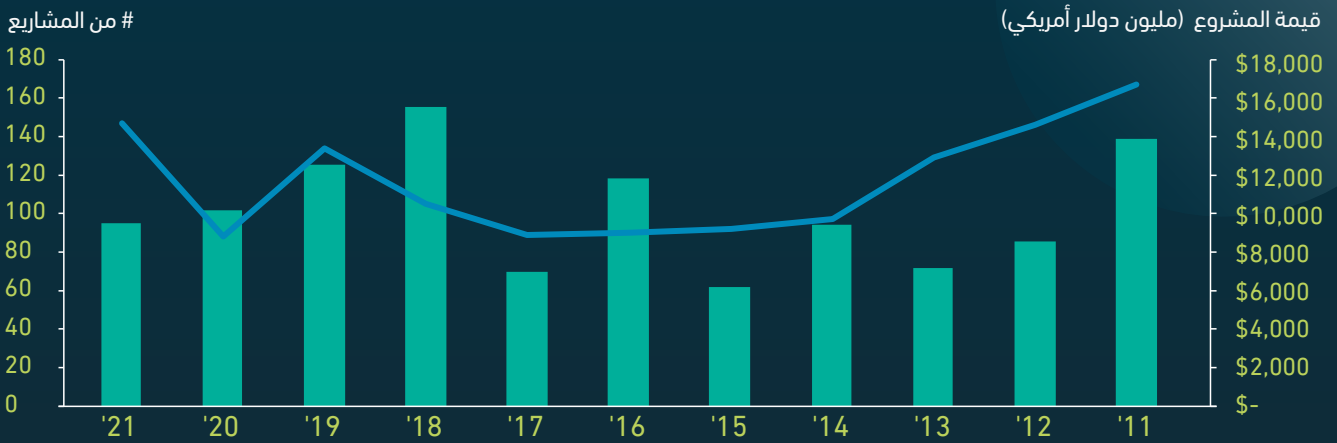
إن طموح المملكة العربية السعودية لتصبح مركزاً عالمياً للنقل والخدمات اللوجستية بحلول عام 2030، هو المحفز الرئيسي وراء الإعلان الأخير لتحويل مطار الرياض (مطار الملك سلمان الدولي) إلى مركز طيران ضخم. حيث من المتوقع أن يمتد على أكثر من 57 كيلومتراً مربعاً، ويتضمن ستة مدارج متوازية للتعامل مع أكثر من 180 مليون مسافر، وخدمة 3.5 مليون طن من البضائع بحلول عام 2030. إن تصميم وحجم المطار الجديد (مطار الملك سلمان الدولي) يتوافق مع النمو السكاني في الرياض ما بين 15 و20 مليون نسمة بحلول عام 2030، كما أنه يتوافق مع تطلعات المملكة كمركز للسياحة والنقل والخدمات اللوجستية، وتحويل الرياض إلى واحدة من بين أكبر عشرة اقتصادات مدن في العالم. يتوقع من مشروع المطار أن يستحدث أكثر من 103,000 وظيفة مباشرة وغير مباشرة وأن تصل مساهمته إلى ما قيمته 27 مليار ريال سعودي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للمملكة. في حين أن هذا المشروع الكبير يمتاز بالاستدامة، إلا أن الشراكات والتحالفات العالمية ضرورية لإنجاح مشروع بهذا الضخامة.

إن النمو في تطوير البنية التحتية سيؤدي إلى تحفيز قطاعات الموردين الأخرى بما في ذلك الصلب ومعدات ومواد البناء. ونتيجة لذلك، تتلقى العديد من قطاعات التوريد مخصصات الاستثمار المحلي بما في ذلك المعادن والتعدين وتقنية المعلومات والتصنيع والطاقة النظيفة. بالإضافة إلى ذلك، فقد أدت خطط البنية التحتية إلى زيادة الاهتمام العالمي بالمملكة العربية السعودية، مما أدى إلى تعزيز قطاع السياحة والضيافة والترفيه.

1.2 ابتكار المستقبل بالمشاريع الجديدة

أعلنت المملكة العربية السعودية عن العديد من المشاريع الجديدة المبتكرة التي توفر فرص تمويل دولية لمشاركة المستثمرين في بناء الدولة مع تحقيق عوائد مجزية. في عام 2021، أعلنت المملكة العربية السعودية عن 147 مشروعاً جديداً، بنسبة نمو بلغت 67% عن العام السابق، مما يشهد على قوة وكفاءة الفرص المتاحة. إضافة إلى ذلك، فقد ارتفع عدد صفقات الاندماج والاستحواذ في المملكة العربية السعودية بنسبة 33% في عام 2021 مسجلة قيمة إجمالية قدرها 24 مليار دولار من صافي عمليات الاندماج والاستحواذ، مما يدل على تنامي اهتمام المستثمرين العالميين بالمملكة.

الشكل 7: عدد وقيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع الجديدة بالمملكة



المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2021 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

قيمة المشروع

من المشاريع

وتشمل قائمة المشاريع الضخمة الجديدة التي تم إطلاقها وتحت الإنشاء: مشروع "ذا لاين"، وهو مفهوم في بناء مدن المستقبل يضع الإنسان على رأس أولوياته بمنحه تجربة معيشة حضرية غير مسبقة مع الحفاظ على الطبيعة المحيطة به على عكس المدن التقليدية، ومشروع جسر جزيرة "سُريرة" الذي تم الانتهاء منه مؤخراً، وهو أطول جسر مائي في المملكة العربية السعودية، حيث يبلغ طوله 3.2 كم، ويعد مثلاً على التصميم المتوافق مع البيئة والقائم على الاستدامة. حيث سيربط هذا الجسر الذي أنجزته "شركة البحر الأحمر للتطوير" مع "جزيرة سُريرة" لتمكين مشروع البحر الأحمر كوجهة سياحية وفندقية فاخرة. كما أن هناك العديد من المشاريع الأخرى قيد التنفيذ في المملكة بما في ذلك مشروع القدية، وهو مركز إعلامي وترفيهي وسياحي وفني، ومشروع أمال، وهو مشروع سياحة واستجمام فاخر.

المبادرة السعودية الخضراء هي جهد رئيسي آخر يدفع إلى تطوير مشاريع جديدة في الطاقة الخضراء. إن التزام المملكة العربية السعودية بإزالة الكربون والانتقال إلى الطاقة النظيفة هو الدافع لبناء مركز لإنتاج الهيدروجين في المملكة. وبصفة المملكة العربية السعودية كمزود رئيسي للطاقة في العالم اليوم، تعتزم أيضًا بناء قدرتها في مجال الطاقة النظيفة للمستقبل مما يؤدي إلى تطلعها لأن تصبح أكبر مصدر للهيدروجين في العالم. وفقًا لمركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (KAPSARC)، فإن تكاليف موارد المدخلات المنخفضة وإمكانية تحقيق أعلى استخدام للقدرة في المحلل الكهربائي تجعل المملكة العربية السعودية في وضع تنافسي جيد لإنتاج الهيدروجين الأزرق والأخضر بكميات أكبر وتكاليف أقل من النطاقات العالمية. إن إنتاج الهيدروجين ليس جديدًا على المملكة، حيث تقوم أرامكو السعودية جهود الدولة لإنتاج الهيدروجين الأزرق باستخدام الغاز الطبيعي واحتجاز الكربون. أما بالنسبة لإنتاج الهيدروجين الأخضر، تقوم المملكة العربية السعودية ببناء مشروع بقيمة 5 مليارات دولار في نيوم، باستخدام 120 محللاً كهربائياً لإنتاج 650 طن من الهيدروجين يومياً بحلول عام 2026، و1.2 مليون طن سنوياً من الأمونيا الخضراء لأسواق التصدير. هذا المشروع مشترك بين NEOM و Air Products، وأكوا باور، وهو واحد من أكبر المرافق في العالم، منشأة هيدروجين تجارية مدعومة بالطاقة المتجددة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح البرية. تقوم المملكة العربية السعودية بتنفيذ سياسات ولوائح لتسريع تطوير التقنية في العديد من المجالات بما في ذلك احتجاز الكربون الضروري للنجاح التجاري لإنتاج الهيدروجين.

تتضح جدية نوايا المملكة في تمويل هذه المشاريع من الإعلان عن الاستراتيجية الوطنية للاستثمار في عام 2021. وتهدف الاستراتيجية إلى زيادة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أكثر من 350 مليار ريال سعودي سنوياً، وزيادة الاستثمار المحلي إلى حوالي 1.7 تريليون ريال سعودي سنوياً بحلول عام 2030. تتضمن استراتيجية الاستثمار الوطني إطار حوكمة شامل لتحسين بيئة الأعمال ومضاعفة حجم الاستثمار ثلاث مرات بحلول عام 2030 إلى 30 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. سيؤدي هذا إلى مضاعفة عنصر الاستثمار في إجمالي تكوين رأس المال الثابت، ويتوقع أن يحقق زيادة تقريبية عشرين ضعفاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة. ولضمان التنفيذ الفعال، تم تشكيل لجنة وطنية عليا للاستثمار برئاسة سمو ولي العهد، ستقوم هذه اللجنة بوضع واعتماد حزم الحوافز للاستثمارات واسعة النطاق وتطوير فرص الاستثمار.

تتضمن استراتيجية الاستثمار الوطني العديد من المبادرات الهامة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر إلى المملكة نذكر منها:

- 1 إنشاء مناطق اقتصادية خاصة ذات أنظمة وحوافز تنافسية تجذب الاستثمارات في القطاعات ذات الأولوية.
- 2 نقل سلاسل التوريد الاستراتيجية إلى المملكة العربية السعودية والحصول على حصة سوقية في مكونات سلاسل التوريد.
- 3 تنويع خيارات التمويل لتشمل حلول تمويل جديدة للقطاع الخاص لتعزيز تكوين رأس المال.
- 4 تعزيز "استثمر في السعودية" كمنصة وطنية ومتجر شامل لربط المستثمرين بالفرص في المملكة من خلال تجميع الفرص الاستثمارية وتصنيفها، والترويج لها، وتوجيهها إلى المستثمرين من خلال التسويق الرقمي والمادي والمبادرات الإعلامية.
- 5 تسريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأجندة برامج التخصيص من خلال جذب المستثمرين للمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية في القطاعات الرئيسية مثل المياه والصحة والتعليم والنقل.

وتُظهر المشاريع الجديدة المبتكرة التي أُعلنت في المملكة الاستخدام في قلب التحول الذي تسعى إليه الدولة لإنشاء نظام بيئي مزدهر وصديق للبيئة من أجل المستقبل.

1.3 تسريع التنويع الإقليمي والقطاعي

تستمر التجمعات الصناعية والخدمية والتجارية التي توفر مزايا قطاعية محددة وفرص الاستثمار في الظهور من خلال المدن الذكية، أو الممرات التجارية، أو المدن المستقبلية، أو المناطق الاقتصادية الخاصة. في هذا الشأن، يعد تطوير المناطق ونقاط قوتها القطاعية عنصرًا حاسمًا في رؤية المملكة 2030. تمتلك المناطق الثلاثة عشر في المملكة العربية السعودية عوامل تفضيلية رئيسية مع توفر قيمة فريدة في قطاعات محددة. حيث تم عمل تقييم مفصل لنقاط القوة والأولويات القطاعية لكل منطقة يشمل الزراعة والتصنيع المتقدم والدفاع وتوليد الطاقة بما في ذلك الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح والأدوية والتعدين والإعلام والترفيه وإنتاج الصلب والتقنية والسياحة والتجارة والخدمات اللوجستية. إن العديد من المزايا النسبية الإقليمية، بما في ذلك الوصول إلى أسواق التصدير المحلية والمجاورة، لم تستغل تجاريًا بالكامل لخلق فرص استثمارية حقيقية للاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة. وعليه سيؤدي استخدام هذه المزايا إلى تعزيز تنويع الاقتصاد، وخلق فرص العمل، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي والوطني.

تقود وزارة الاقتصاد والتخطيط صياغة السياسات التي تؤكد وتسرع تنفيذ استراتيجيات التنمية الإقليمية من خلال الاستثمارات. ويجري بذل جهود كبيرة لتنسيق آليات ترويج الاستثمار ومواءمته مع أولويات التنمية الإقليمية. إن سياسة تشجيع وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في التنمية الإقليمية هو محرك رئيسي يهدف لتعزيز وزيادة دور هذا القطاع. يتم توجيه الاستثمارات بطريقة محكمة فعلى سبيل المثال: الاقتصاد الأزرق في المناطق الساحلية، والاقتصاد الأخضر في المناطق الريفية، والاقتصاد الرقمي في المناطق النائية والاقتصاد الدائري في جميع المناطق. ونتيجة لذلك، تمت مواءمة الاستراتيجيات الوطنية للاستثمار، والاستراتيجيات الإقليمية وتقارير المزايا التنافسية لتوجيه الاستثمارات إلى التنمية الإقليمية. علاوة على ذلك، تعمل وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية جنبًا إلى جنب مع هيئات التنمية الإقليمية المحلية (RDAs) على الترويج بشكل مستمر لفرص الاستثمار في جميع المناطق.

ولتحسين جاذبية المناطق والقطاعات، واصلت المملكة تحديث البنية التحتية الإقليمية من خلال الاستثمار وتيسير تدفق الاستثمارات الأجنبية من خلال سياسات ملائمة للأعمال في القطاعات المستهدفة. تطوير البنية التحتية الإقليمية هو مسعى دائم للمملكة. على سبيل المثال، أعلنت وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان مؤخرًا عن استثمار 40 مليار ريال سعودي لتطوير البنية التحتية المحلية في 11 مدينة في المملكة. وتواصل المملكة العربية السعودية التقدم في مؤشر تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث سجل بشكل عام نسبة تحسن بلغت 35% بين عام 2015، وآخر قياس متاح في عام 2020. في حين أن مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مقياسًا كاملًا لمناخ الاستثمار في أي دولة، إلا أنه يعد عاملًا حاسمًا في تحديد جاذبية الدولة للمستثمرين الأجانب.

وفقًا لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، أظهرت المملكة العربية السعودية تحسينات في الحد من قيود الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات بين عامي 2015 و2020، في وقت تُقيد فيه العديد من الدول تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لحماية القطاعات المحلية. هناك جهد منسق وموحد في تحديد القطاعات المفيدة في كل منطقة وتخفيف القيود على تلك القطاعات لتسريع تدفق الأموال من المستثمرين المحليين والدوليين.

تشمل أبرز القطاعات في المملكة العربية السعودية، والتي تشهد انخفاضًا كبيرًا في قيود الاستثمار، وسائل الإعلام والهندسة والنقل (البحري والجوي والبري)، وجميع الصناعات بما في ذلك المواد الغذائية والآلات والمعدات والمواد الكيميائية والخدمات المالية. ومن الأمثلة على ذلك النمو السريع لقطاع الإعلام في المملكة بعد أن حُففت المملكة العربية السعودية القيود المفروضة على هذا القطاع بشكل كبير. ونتيجة لذلك، أدى التقدم في هذا القطاع بجانب الاستراتيجيات الإقليمية في المملكة إلى متوسط نمو في الاستثمارات بنسبة 26% كمعدل نمو سنوي إجمالي منذ عام 2015. وأدى نمو قطاع الإعلام بما في ذلك أنشطة الفيديو والصوت والنشر والألعاب والإعلان في المملكة العربية السعودية ما قيمته 17.4 مليار في عام 2020، وذلك وفقًا لتحليل أجرته شركة Kearney. حيث سيكون تطوير سياسات ملائمة للأعمال التجارية وتخفيف حواجز الاستثمار في القطاعات الأخرى نظيرًا للتغيرات السريعة في قطاع الإعلام.

1.4 تحفيز المناطق الاقتصادية الخاصة

تعمل هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة على تطوير العناصر التمكينية اللازمة لاستكمال متطلبات استراتيجية الاستثمار الوطنية، وتشمل إدارة أداء المناطق الاقتصادية الخاصة، ومؤشرات أداء الاقتصاد الكلي، ومتطلبات الامتثال، واللوائح المتعلقة بالسلامة والصحة والبيئة والعمليات، وكتيبات إرشادات التشغيل الفني، والمعايير الهندسية على سبيل المثال لا الحصر.

بينما يتم وضع تصور للمناطق الاقتصادية الخاصة الجديدة، فإن تحول المملكة العربية السعودية من خلال المنطقة الاقتصادية الخاصة في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية (KAEC) بدأ بالفعل في التشكل والظهور. ومؤخرًا، تم تصدير 228 شاحنة مجمعة محليًا في مصنع فولفو للشاحنات بالوادي الصناعي بمدينة الملك عبد الله إلى أستراليا عبر ميناء الملك عبد الله. يعتبر صعود المملكة العربية السعودية في مؤشر أداء موانئ الحاويات العالمية (البنك الدولي و S&P Market Intelligence) إلى المركز الأول في عام 2021 بمثابة تذكير بوجود أفضل الأصول اللوجستية بالعالم في المملكة، خاصة في عام شهد ازدحامًا غير مسبوق في الموانئ، واضطراب سلاسل الامداد العالمية. يمكن للموانئ ذات المستوى العالمي في المملكة أن تسهل التجارة للمستثمرين الراغبين في الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

أطلقت المملكة العربية السعودية برنامج المنطقة الاقتصادية الخاصة (SEZ) لتحفيز التدفقات الاستثمارية في القطاعات غير النفطية. تشمل القطاعات التي يتم النظر فيها التقنية والخدمات اللوجستية والسياحة. وتعزز المناطق الاقتصادية الخاصة تقديم مزايا ضريبية ومزايا الزكاة والرسوم الجمركية والحوافز وتيسير متطلبات الترخيص للمستثمرين الدوليين. في مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار، أعلنت وزارة الاستثمار عن خطط لتطوير مناطق اقتصادية خاصة جديدة مع بيئات تنظيمية صديقة للمستثمر. ولتحقيق هذا الهدف، عملت هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة بشكل فعال مع مكتب الإدارة الاستراتيجية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة الاستثمار، ومجلس شؤون التنمية الاقتصادية، وصندوق الاستثمارات العامة، وبرنامج التنمية الصناعية الوطنية والخدمات اللوجستية وسلطات التنمية الإقليمية المحلية لتحديد وتطوير العديد من المناطق الاقتصادية الخاصة في جميع أنحاء المملكة.

يمكن للمناطق الاقتصادية الخاصة إزالة الاختناقات وتسريع الإصلاحات بطريقة خاضعة للرقابة وتحفيز التنوع الاقتصادي وجذب المستثمرين البارزين. تم تحديد هذه المناطق الاقتصادية الخاصة لتقديم مزايا تنافسية كبيرة للمستثمرين الذين يرغبون في بدء أعمالهم أو الدخول في مشاريع مشتركة مع مستثمرين محليين. من المتوقع أن تلبى هذه المناطق القطاعات غير المخدومة في السوق المحلية للمملكة العربية السعودية أو الأسواق الإقليمية المجاورة والعالمية. بالإضافة إلى ذلك،

توريد سيارات عالمية المستوى. ثانيًا، تطور مدينة الملك عبد الله الاقتصادية (KAEC) التي تستضيف مصنع Lucid الجديد في موقع منافس وجاذب للمستثمرين عالميًا، حيث يقع "الوادي الصناعي" في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية بجوار ميناء الملك عبد الله، على طول الممر التجاري الرئيسي للبحر الأحمر مع إمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية. ثالثًا، التأسيس النوعي لعمليات التصنيع - تسلسل فريد متنوع ومتكامل في المنطقة مع شركات وموردي البطاريات لتمكين النظام البيئي للمركبات الكهربائية.

تعمل المملكة كل ما هو ممكن لخلق بيئة صديقة للمستثمر والمُصنَّع في المناطق الاقتصادية الخاصة، وتفتح جميع الأبواب للمشاركين الدوليين لتحفيز النمو الاقتصادي.

مدينة الملك عبد الله الاقتصادية في المملكة العربية السعودية هي أول مقر دولي لشركة لوسيد (Lucid) لصناعة السيارات الكهربائية. حيث من المقرر أن ينتج المصنع 155,000 سيارة سنويًا. بالإضافة إلى أنظمة تخزين الطاقة لتخدم الأسواق المحلية والعالمية. لقد جاءت اتفاقية لوسيد نتيجة تضافر جهود العديد من الكيانات، بما في ذلك وزارة الاستثمار، ووزارة الصناعة والثروة المعدنية، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، وشركة إعمار، ومدينة الملك عبد الله الاقتصادية، وبنك الخليج الدولي إلى جانب صندوق الاستثمارات العامة، وشركة لوسيد. يدل إنشاء مصنع لوسيد على عزم المملكة على تنويع قاعدتها الصناعية ومدى جاذبية مناطقها الاقتصادية الخاصة. أولًا، تنفيذ عنصر حاسم في استراتيجية الصناعة الوطنية - مركز لتصنيع السيارات وسلسلة

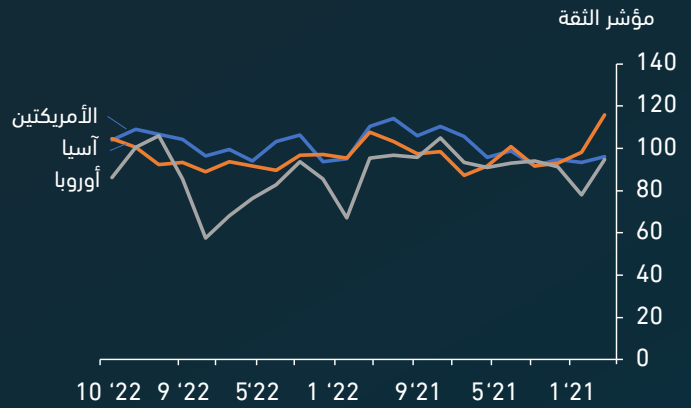
1.5 تحديث سوق رأس المال

أدى استمرار معدلات التضخم المرتفعة، والسياسات الحكومية، وتباطؤ النمو الاقتصادي إلى تراجع قابلية المستثمرين لمخاطر الاستثمار. انخفض مؤشر ثقة المستثمر العالمي الذي نشرته ستيت ستريت إلى 104.3 في أكتوبر 2022، بانخفاض 4.6 نقاط عن قراءة سبتمبر عند 108.9. في حين ظل مستوى الثقة الأوروبية متقلبًا خلال الأشهر العديدة الماضية، بينما ارتفع المؤشر الخاص بمستثمري المؤسسات الآسيوية في الأشهر الثلاثة الماضية ليصل إلى 104.5 في أكتوبر 2022.

"المملكة العربية السعودية واحدة من أسواق الإدراج الأكثر نشاطًا هذا العام ومن غير المرجح أن تتباطأ"

محمد الرميح ، الرئيس التنفيذي - تداول

الشكل 8: تذبذب ثقة المستثمر الأوروبي، بينما تتصاعد ثقة المستثمر الآسيوي



المصدر: ستيت ستريت مؤشر ثقة المستثمر العالمي 2022

بالرغم من فترة عدم اليقين العالمي، حافظت أسواق رأس المال في المملكة العربية السعودية على جاذبيتها للمستثمرين الأجانب. وإن الإصلاحات والمنتجات المبتكرة المتعلقة بالملكية الأجنبية جعلت الأسواق السعودية أكثر انتشارًا لجذب المستثمرين الدوليين. ضمن التمثيل الجغرافي لسوق الأسهم الاستثمارية المدرجة العامة شاملًا كل من دول مجلس التعاون الخليجي، والمنطقة العربية، وآسيا، الأمريكتين وأوروبا، فإن الأسهم تمثل ما نسبته 41% من عدد الصناديق و30% من قيمة الأصول. بلغت نسبة ملكية المستثمرين الأجانب المؤهلين في السوق الرئيسية 284 مليار ريال سعودي في نهاية يونيو 2022، بزيادة قدرها 31% عن يونيو 2021. بالإضافة إلى ذلك، بلغت القيمة المتداولة للمستثمرين الأجانب المؤهلين في يونيو 2022 45 مليار ريال سعودي مقابل 27 مليار ريال في يونيو 2021 بزيادة قدرها 67%. ارتفعت القيمة المتداولة في الربع الثاني من عام 2022 بنسبة 32% مقارنة بالربع الأول من عام 2022.

تعتبر المملكة العربية السعودية سوقًا متناميًا للإدراجات الجديدة. في عام 2022، تم إدراج 26 شركة، مع وجود 8 شركات معلقة والعديد من الشركات الأخرى قيد المراجعة للحصول على الموافقات. يشير الاهتمام المتزايد لطرح وإدراج الشركات في أسواق المملكة إلى الطلب القوي على تداولات الأسهم وتزايد تدفقات المستثمرين المحليين والدوليين. على سبيل المقارنة، سجلت سوق الأسهم الأمريكية وهي الأكبر والأكثر نضجًا 1,035 اكتتابًا أوليًا في عام 2021، حيث يعتبر عامًا قياسيًا، ومع ذلك، بحلول أكتوبر 2022، انخفض عدد الإدراجات بنسبة 80% مقارنة بالوقت نفسه في عام 2021. في عام 2022، استحوذت تداول (السوق المالي السعودي) على غالبية الإدراجات في منطقة الشرق الأوسط ولم تظهر أي علامات على التراجع. بالإضافة إلى ذلك، واصلت السوق الموازية نموها من حيث إجمالي الإدراجات، حيث أضافت ست شركات جديدة في الربع الثاني من عام 2022 ليصل الإجمالي إلى 31 شركة.

إن اهتمام المستثمرين الدوليين وارتفاع نسبة ملكيتهم في تداول ما هو إلا اتجاه من المرجح أن يستمر في ضوء التحسينات والابتكارات المستمرة التي قدمها السوق المالي السعودي.

1.6 بناء مؤسسات المستقبل الرائدة من خلال الشركات الناشئة

تعد المملكة العربية السعودية من بين الأسواق القيادية لرأس المال الاستثماري في المنطقة. وقد حافظت باستمرار على مكانتها بين أكبر ثلاث أسواق لرأس المال المغامر في المنطقة، إلى جانب الإمارات العربية المتحدة ومصر.

ساعدت مشاركة صناديق القطاع العام في هذا المجال في توفير القدرة الأولية وتحمل المخاطر، وتسهيل دخول المشاركين من القطاع الخاص بقدرات متطابقة. أدى عصر الوباء إلى تعزيز الكفاءة في البحث عن نماذج الأعمال في التجارة الإلكترونية والتعليم الرقمي والصحة الرقمية، مما أتاح نظامًا إيكولوجيًا متكاملًا للابتكار في المملكة وفي جميع أنحاء المنطقة.

وأدى ظهور صناديق رأس المال الاستثماري من القطاع الخاص إلى إثراء مساحة المستثمرين المؤسسيين في هذا المجال. تعد المملكة العربية السعودية الآن من أسواق رأس المال الاستثماري الرائدة في المنطقة، حيث تضم عددًا من الشركات الناشئة الناجحة. فقد تم التخطيط لإنشاء منطقة اقتصادية جديدة خاصة لتوطين الصناعات الناشئة، لا سيما تلك التي تركز على التقنية المتطورة والأعمال المتعلقة بالبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والصحة الرقمية. حيث تمتلك المملكة سوقًا محليًا كبيرًا، وبالتالي فإن أي نموذج ناجح قادر على التوسع في المملكة العربية السعودية ولديه إمكانات كبيرة ليصبح لاعبًا إقليميًا.

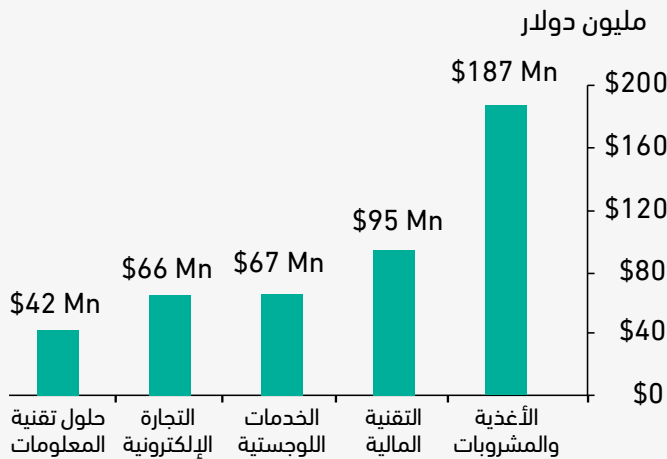
صناعة رأس المال الجريء ستحقق في القطاع الخاص أفضل معايير العناية الواجبة ومهارة المعاملات التي تم اختبارها؛ سعيًا إلى تقنين رأس المال في نماذج أعمال قابلة للتطبيق والتمويل. إن الصناعة تشهد تحولًا وتتعلم من دوراتها الاستثمارية السابقة، ومن المرجح أن يفي هذا في بناء محفظة مستدامة طويلة المدى.

تتطلع المملكة العربية السعودية إلى أن تصبح مركزاً للشركات الناشئة في المنطقة، فإن عمق السوق المحلية للمملكة، وقوة ثقافة ريادة الأعمال، ومثانة أسس الاقتصاد الكلي، وتنوع قطاعها المالي والسياسات الاقتصادية النشطة والدعم التنظيمي الفعال ستواصل تحسين إمكانات المملكة العربية السعودية للاحتفاظ بمكانتها الريادية في سوق رأس المال الاستثماري الإقليمي. إن توفير محطة واحدة متخصصة لبدء الأعمال بالإضافة إلى المسرعات الخاصة في جميع أنحاء المملكة، يدل على أن هناك دعم مكثف لرواد الأعمال للبدء. إن التحول في المملكة لتمويل ودعم الابتكارات ورواد الأعمال يكتسب زخماً من خلال تعاون القطاعين العام والخاص مع الصناديق المحلية والدولية لإنشاء نظام بيئي نشط ومستدام للشركات الناشئة.

وأظهر تمويل رأس المال الاستثماري نموًا كبيراً في السنوات الخمس الماضية، حيث وصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق في النصف الأول من عام 2022 عند 584 مليون دولار، بزيادة قدرها 244% عن النصف الأول من عام 2021.

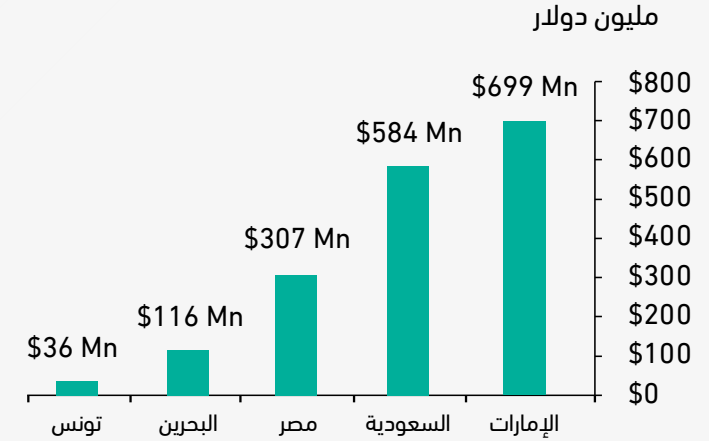
في حين أن سوق رأس المال الاستثماري في المملكة العربية السعودية قوي في مراحل التمويل الأولى، فإن التقدم إلى تمويل الفئة ج أخذ في الظهور بمبلغ 75 مليون دولار أمريكي لـ "SARY" و170 مليون دولار أمريكي لـ "فودكس". وتستمر الشركات الناشئة التي تركز على الأغذية والمشروبات في جذب تمويل كبير، لكن هناك منافسين جدد في مجال التقنية المالية والخدمات اللوجستية آخذين في الظهور. نمت التكنولوجيا المالية في مكانة بارزة في عدد الصفقات (17) وحجم الأموال التي تم جمعها. تشمل القطاعات الناشئة البارزة الأخرى الرعاية الصحية والنقل وطول تقنية المعلومات.

الشكل 10: حجم التمويل ونسبة نموه حسب القطاعات في المملكة في النصف الأول لعام 2022



المصدر: ماغنيت، تقرير الاستثمار الجريء في المملكة 2022

الشكل 9: حجم التمويل ونسبة نموه لمنطقة الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا حسب البلد في النصف الأول لعام 2022



المصدر: ماغنيت، تقرير الاستثمار الجريء في المملكة 2022

ينمو تمثيل صناديق رأس المال الاستثماري الدولي (مثل: مبادلة، سيكوييا، فيث كابيتال) في المملكة العربية السعودية، خاصة في مشاركتها بفرص استثمار المرحلة الأخيرة (Late stage venture capital) رأس المال الاستثماري في المرحلة المتأخرة: هي الاستثمارات التي تحدث بعد أن طورت شركة مدعومة من المشروع منتجها، وأثبتت أن هناك فرصة في السوق، ولديها إيرادات مجزية وقريبة من بيع الشركة أو إعلانها للطرح العام الأولي). يعد تضمين ديون المخاطرة في مزيج تمويل المشاريع إضافة مهمة لتمويل الشركات الناشئة.

إن النظام البيئي للشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية في وضع جيد للنمو في السنوات القادمة. ويقود القطاع العام تطوير وتوسيع النظام البيئي الداعم من خلال بناء محاور البنية التحتية، ومسرعات الذكاء الاصطناعي، وتمكين اللوائح، والعمل في بعض الحالات، كمستثمر أولي. تعمل هيئة السوق المالي و"نومو NOMU" (السوق المالي الموازي) على تسهيل وصول الشركات الناشئة والأعمال التجارية الجديدة للأسواق المالية للإدراج العام وتوفير خيارات خروج جذابة للمستثمرين. وتحقق صناديق القطاع الخاص أيضاً بعض الاختراقات مع وصول عدد قليل من الاستثمارات إلى سلسلة جولات التمويل من الفئة ج. وتلتزم المملكة بأن تصبح مركزاً نشطاً ومزدهراً للشركات الناشئة لجذب صناديق رأس المال الاستثماري المحلية والدولية وأن تتحول إلى نظام بيئي قوي للشركات الناشئة بسبب الدعم الكبير من النظام المالي المتطور وسوق العمل وتنظيم الصناعة. والموقف تجاه الابتكار وريادة الأعمال.

2. استدامة النمو على المدى الطويل

ولهذا فقد تم تفويض صندوق الاستثمارات العامة ليس فقط لتصور وطرح المشاريع، ولكن أيضًا للعمل مع القطاع الخاص لضمان قابلية المشروع للتمويل والجدوى الاقتصادية منه. لقد تم توطين هذه المشاريع أيضًا ضمن البنية التنظيمية لهذه الشركات لتسهيل آليات حوكمتها، وملكية الأصول والتمويل القائم على المشاريع. بجانب المشاريع الكبيرة والضخمة، هناك فرص تطوير القطاع بشكل مشترك مع المشغلين الدوليين الرأئدين وقادة الصناعة المحلية. توضح المشاريع المستقلة مثل Lucid و Foxconn أو المشروع المشترك بين أرامكو وسابك لتحويل النفط والسوائل إلى مواد كيميائية نهج الاستثمار في المملكة. كما أن مدة التحول الاقتصادي حددت الأفق الاستثماري لهذه المشاريع. تتطلب عملية خلق القيمة المشتركة التزامًا طويل الأمد ومستدامًا على جميع الجبهات بما في ذلك القدرة الاستثمارية والدعم التنظيمي والحوافز المرغوبة. حيث يعتبر الازدحام بالخبرات القطاعية أمرًا أساسيًا في ضمان قابلية هذه المشاريع الجديدة للتمويل المصرفي.

للحصول على تمويل إضافي، والعمل على متابعة الاستثمارات، ومواصلة توسيع محفظة التنمية لتأسيس زخم طويل الأجل مهم لديمومة هذا النمو. بالإضافة إلى هذا الزخم، يجب أن تؤدي الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية والخدمات إلى نمو سلاسل القيمة، وتنويع مجالات النمو الجديدة، وتطوير قطاعات جذابة جديدة للاستثمارات اللاصقة التي تستمر في تقديم عائد أعلى على رأس المال. بينما الاستثمار في المشاريع الراكدة التي ليس لها أية قيمة مضافة لتوسيع الاقتصاد، لن تؤدي إلى خلق مناطق إنتاجية جديدة لتحقيق النمو المستدام على المدى الطويل.

يستلزم نهج الاستثمار في المملكة العربية السعودية زيادة استثمار القطاع الخاص عبر المشاركة في خلق القيمة، وذلك من خلال قدرة الدولة القيادية وتوفيرها رأس المال لفرص الاستثمار التحويلية. إن قدرة الدولة لتقديم التزامات رأسمالية مرهون بفاعلية البحث عن الفرص المرتبطة بزيادة التعقيد الاقتصادي للمملكة، وتلبية أهداف الاقتصاد الكلي للنمو وتوليد فرص العمل والتنمية المستدامة.

2.1 صندوق الاستثمارات العامة – المحفز

لقد تعززت العلاقة بين صناديق الثروة السيادية واقتصاداتها الوطنية بشكل أكبر بعد الأزمة المالية العالمية والجائحة الأخيرة. وفي ظروف عدم اليقين العالمية الحالية، يمكن للصناديق السيادية أن تلعب دورًا في استقرار الديناميكيات الاقتصادية المتقلبة وتعزيز دورات النمو الجديدة.

إن الانضباط الاستثماري وخبرات إدارة الأصول تجعل من صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية مركزًا أساسيًا لنمو وتحول اقتصاد المملكة تجعل الخبرة في مجال الاستثمار وإدارة الأصول من صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية مركزًا لنمو المملكة وتحولها.

تضع رؤية 2030 صندوق الاستثمارات العامة كذراع استثماري يساهم في قيادة النمو والتنوع الاقتصادي في المملكة

ولذلك فإن دور صندوق الاستثمارات العامة كمحفز مهم للنمو طويل المدى ومستدام للمملكة العربية السعودية للأسباب التالية:

قدرة استثمارية كبيرة واسعة النطاق: يتطلب تطوير المشاريع الصناعية الضخمة في المملكة العربية السعودية التزامات أولية استثنائية كبيرة على المدى الطويل والتي تتطلب ميزانية عمومية موسعة من صندوق ثروة سيادي كصندوق الاستثمارات العامة. تعد قدرتها الاستثمارية الكامنة عاملًا تمكينياً ممتازاً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والمشغلين العالميين وحشد الخبرات في القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، يفسح صندوق الاستثمارات العامة مساحة للموجة التالية من الاستثمارات الاستراتيجية من بيع أصوله المحلية لتحرير السيولة. وبذلك، تقوم بتنويع محفظة أصولها إلى مزيج من الاستثمارات الدولية الاستراتيجية ومحفظة محلية من الأصول التنموية طويلة المدى.

"ما يقوم به صندوق الاستثمارات العامة في المملكة بإتاحة القيام باستثمارات جديدة واستيعاب ودعم القطاعات الجديدة"
**معالي الأستاذ فيصل بن فاضل
الإبراهيم وزير الاقتصاد والتخطيط
بالمملكة العربية السعودية**

أفق الاستثمار: تتمتع صناديق الثروة السيادية بأفاق استثمارية طويلة، وبالنظر إلى المحفظة التنموية لصندوق الاستثمارات العامة، فإنها تظهر التزامًا متعدد العقود بالاستثمارات الاستراتيجية للدولة. يتطلب هذا تحول في المملكة لرأس مال مستدام متعدد المراحل كعامل تمكين لجذب المستثمرين الدوليين ومشغلي الصناعة ومطابقة الالتزامات في كل مرحلة.

انضباط الميزانية الرأسمالية: يوفر نهج الاستثمار لصندوق الاستثمارات العامة الانضباط وآلية تسمح بإجراء تقييم محكم لحالة وقرارات توظيف الاستثمار. حيث يعد الانضباط في إعداد الميزانية الرأسمالية ضروريًا لتحليل الاستثمارات وتقييم المفاضلات عبر القطاعات الاقتصادية لضمان العوائد على مستوى الاقتصاد الكلي بما فيها النتائج الاقتصادية والاجتماعية.

يتوافق صندوق الاستثمارات العامة كعامل محفز مع تطلعات المملكة العربية السعودية وسياساتها على جبهتين. فعلى الصعيد المحلي، تدعم استراتيجية الاستثمار لصندوق الاستثمارات العامة التنمية الوطنية، وتخفف المخاطر من الاستثمار في القطاعات الجديدة وتوظيف الأموال في المشاريع التي تدمج الأولويات الوطنية المتعددة. على سبيل المثال، يعتبر استثمار صندوق الاستثمارات العامة في برنامج شريك مبادرة حجر الزاوية، حيث يتم إجراء الاستثمارات المشتركة بالتعاون مع الشركات الكبيرة لتعزيز القدرة الإنتاجية للمملكة بشكل كبير.

مكّنت جهود صندوق الاستثمارات العامة الرائدة من سعي المملكة لتحقيق الاستدامة والتنويع الاقتصادي. على سبيل المثال، أدى استثمار صندوق الاستثمارات العامة في شركة لوسيد إلى تحفيز الطلب على سوق السيارات الكهربائية الجديدة في المملكة مع الإعلان الأخير عن علامة CEER، وهي أول علامة تجارية سعودية تصنع السيارات الكهربائية. ستقوم CEER، وهي مشروع مشترك بين صندوق الاستثمارات العامة وشركة Foxconn مع اتفاقية ترخيص مع شركة BMW، بتصميم وتصنيع سيارات السيدان الكهربائية وسيارات الدفع الرباعي في المملكة العربية السعودية لإطلاق سيارات للسوق المحلي والشرق الأوسط في عام 2025. هذه المركبات ذات التقنيات المتقدمة بما في ذلك القيادة الذاتية تعزز تسريع تبني السيارات الكهربائية في المنطقة وتقليل الانبعاثات بشكل كبير. تتوقع CEER المساهمة بمبلغ 8 مليارات دولار في الناتج المحلي الإجمالي السعودي وخلق أكثر من 30,000 وظيفة مباشرة وغير مباشرة بحلول عام 2034. بينما يقوم صندوق الاستثمارات العامة بتمويل هذا المشروع، إلا أن الهدف من ورائه هو جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لتمويل هذا الاستثمار.

أما على الصعيد الدولي، يخصص صندوق الاستثمارات العامة رأس مال مخصص للاستثمارات الاستراتيجية لاكتساب التقنية وجذب المستثمرين والمشغلين ذوي الخبرة وفتح الأسواق لتعزيز أهداف التنويع والاستدامة في الدولة.

2.2 صندوق التنمية الوطني - الممكن

تأسس صندوق التنمية الوطني (NDF) بهدف الإشراف ومراقبة صناديق التنمية الاجتماعية والاقتصادية القائمة في المملكة العربية السعودية ولتطوير صناديق جديدة تحت إشرافها. تتمثل مهمة الصندوق الرئيسية في النهوض بالأداء وتمكين صناديق التنمية المختلفة في المملكة. وتشمل هذه الصناديق: صندوق التنمية الزراعية، وصندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق تنمية الموارد البشرية، وبنك التنمية الاجتماعية.

عملت صناديق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بصورة تقليدية كقناة توصيل لتوفير الحماية الاجتماعية والتمويل الميسر. ويتم تمويل هذه الصناديق في المقام الأول من خلال مخصصات ميزانية المالية العامة. تضمن هذه الأموال التمويل الشامل ودعم القطاع العام للإسكان والمشاريع الزراعية والصناعية ودعم الدخل للشباب والأسر السعودية.

إن صندوق التنمية الوطني (NDF)، بصفته كيانًا إشرافيًا، يشارك باستمرار في التوجه الاستراتيجي وأداء المحفظة وإدارة السيولة والأداء العام لهذه الصناديق. في حين يركز صندوق الاستثمارات العامة بشكل أساسي على الاستثمارات التجارية داخل وخارج المملكة، فإن صناديق التنمية الوطنية كممكن أرسدت العلاقة بين تمويل التنمية والتنوع الاقتصادي داخل المملكة. توفر صناديق التنمية الجديدة التي أطلقها صندوق التنمية الوطني، التمويل لمجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية لسد الفجوات الإستراتيجية في بنية مؤسسات التمويل في المملكة. تشمل الفئة الأولى من الصناديق، بنك التصدير والاستيراد السعودي، وبنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والصندوق الوطني للبنية التحتية. ويعمل بنك التصدير والاستيراد لسد الفجوة التي تشد الحاجة إليها كوكالة لتمويل الصادرات (والتي لم تكن موجودة)، في حين أن بنك المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو قدرة مخصصة لسد النقص الهائل في التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الصندوق الوطني للبنية التحتية هو كيان متخصص مكرس لتوجيه التمويل العام لتطوير البنية التحتية المادية والاجتماعية بالتعاون مع المستثمرين والمشغلين المؤسسيين من القطاع الخاص.

أطلقت المملكة العربية السعودية مؤخرًا صندوقًا وطنيًا للبنية التحتية مع شركة بلاكروك Blackrock لدعم المشاريع على مدى العقد المقبل بما يصل إلى 200 مليار ريال سعودي

تشمل الفئة الثانية من الصناديق كيانات مخصصة لدعم أنشطة اقتصادية وتنموية محددة. وهي تشمل صندوق التنمية السياحي، والصندوق الثقافي، وصندوق الفعاليات الاستثماري. تقدم هذه المؤسسات وحسب قطاعاتها، التمويل لدعم المشاريع والأنشطة المرتبطة مباشرة بنطاق الاستثمار المباشر.

في حين أن صندوق الاستثمارات العامة يظل من صناديق الثروة السيادية، حيث يقوم بدور المحفز لجذب رأس المال والخبرة وفتح أسواق جديدة، فإن دور صندوق الاستثمار الوطني بنفس الأهمية كعامل تمكين وطني لتوفير مزيج من التمويل التنموي والتجاري في دعم عملية التنوع الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، فإن صندوق التنمية الوطني، كمؤسسة إشرافية، لها دور استراتيجي تلعبه في خلق الكفاءات عبر جميع صناديقها الخاضعة للإشراف، وضمان السيولة للتمويل المستقبلي.

2.3 تعزيز إنتاجية رأس المال

تاريخيًا، كانت إنتاجية رأس المال في منطقة الخليج أقل مما كانت عليه في الاقتصادات المتقدمة. وقد ساهمت أوجه القصور الهيكلية والقطاعية في انخفاض إنتاجية رأس المال. ومع ذلك، ظلت الإنتاجية في قطاع النفط مرتفعة بسبب العائدات الضمنية الكبيرة على الموارد الطبيعية.

إن المشهد الاقتصادي الكلي المتغير يعيد ضبط توقعات عوائد السوق مع زيادة تكاليف رأس المال. ويتطلب هذا الضغط المزدوج على جدوى الاستثمارات وتركيزًا كبيرًا على كفاءة وإنتاجية رأس المال. وتدعم المملكة العربية السعودية دراسة الجدوى للاستثمارات من خلال بذل جهود كبيرة لتعزيز إنتاجية رأس المال. ومع ذلك، فإن هذه الإنتاجية الرأسمالية المعززة يتم توجيهها إلى الجهود الجارية لتحسين إنتاجية العمل.

إنتاجية رأس المال هي ضرورة حتمية لقيادة العمليات الحكومية، حيث إن معايير قرارات الاستثمار تؤثر على الأهداف السياسية والاقتصادية التي تتضمن مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل، والتواصل مع القطاعات الأخرى، والتوافق مع أهداف الرؤية. بالرغم من تلك الأهداف الاقتصادية، ومن الجدير بالملاحظة أن العائدات المالية تتناسب مع المخاطر حيث يتم مقارنة تحليل الميزانية الرأسمالية لهذه المشاريع مقابل مشاريع مماثلة. المشاركة متعددة الجوانب مع كيانات الدولة، سواء على مستوى التشغيل وعلى مستوى مركز الحكومة، يسهل عملية اتخاذ القرار الاستثماري، ومواءمة الحوافز والمكافآت وفقًا لمخاطر المشروع.

توفر منظومة المعايير المعتمدة في برامج وطنية مثل الاستراتيجية الوطنية للصناعة ومرونة سلسلة الإمداد و برنامج تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص (شريك) مرشحات مهمة في مراحل الإنشاء والتطوير، علاوة على ذلك، فإن المستثمرين الأوائل في أي قطاع جديد يوفرون بدورهم معيارًا تستفيد منه الاستثمارات التالية، ويوضح مثال صناعة السيارات الكهربائية هذه النقطة، حيث يوجد منافس ثاني في السوق، وهي شركة لوسيد LUCID خلال إطلاقه لنشاطه أمام المشاركين الجدد، وهذا الواقع يبرز أهمية المرشحات الفاعلة سواء بالنسبة للمستثمرين الجدد أو بالنسبة لمركز صنع القرار الحكومي.

هناك مجموعة من السياسات والمبادرات الإستراتيجية قيد التنفيذ لنشر المخزون الرأسمالي الإضافي بكفاءة لتوليد الزيادة الضرورية والمرغوبة في المنتجات لتحقيق الأهداف في عام 2030. ومن الأمثلة على الجهود الجارية لتحقيق إنتاجية رأس المال والعمالة ما يلي:

- 1 برنامج استدامة مالية طويل المدى بإيرادات مالية مستقرة وبإطار فعال لتخصيص رأس المال لحماية القطاعات الإنتاجية وإعطاء إشارة للمستثمرين على المدى الطويل، مدى قدرة ومرونة اقتصاد الدولة.
- 2 استخدام المكاسب غير المتوقعة من عائدات النفط لبناء مخزون رأسمالي جديد من خلال الإنفاق على البنية التحتية في المشاريع طويلة المدى المرتبطة بصندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني لتمكين الإنتاجية الصناعية.
- 3 التغييرات الهيكلية في أسواق العمل من خلال تحسين رأس المال البشري، ورفع المهارات، وزيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة، وتحديد الحد الأدنى للأجور لجعل سوق العمل أكثر قدرة على المنافسة.
- 4 مواءمة تخصيص رأس المال مع المنتجات عالية الهوامش وتمكين القطاعات ذات الرقمنة الأعلى إلى جانب استيراد رأس المال الأجنبي والخبرات لجعل القطاعات أكثر قدرة على المنافسة.
- 5 توفير الوصول إلى تمويل الشركات ورواد الأعمال من خلال برامج منظمة، مثل بنك المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، وبنك التصدير والاستيراد السعودي، وصندوق التنمية الوطني.
- 6 إطلاق مشاريع صناعية حديثة ومستدامة متوائمة مع الثورة الصناعية 4.0 (مثل الطاقة المتجددة، السيارات الكهربائية)، المتميزة عن المشاريع التقليدية ذات العوائد المتواضعة.
- 7 إعطاء عمق لأسواق رأس المال، والأسواق المالية لإتاحة الوصول إلى مصادر بديلة غير الأسهم لرأس المال (مثل: أسواق الدين/السندات، والتمويل المصرفي).
- 8 ستسمح خصخصة الأصول الأقل إنتاجية تحت ملكية القطاع العام من خلال برنامج الخصخصة للمستثمرين ذوي الخبرة بتحسين مستويات الإنتاجية في هذه المشاريع.

بعد تحسين الإنتاجية والتنويع الاقتصادي في مجالات جديدة للنمو مجالاً رئيسياً للتركيز في أجندة الاستثمار لضمان عدم توقف النمو بمجرد أن يبدأ معدل الاستثمار بالتباطؤ. المملكة ملتزمة بدفع عجلة النمو في كل من إنتاجية رأس المال والعمالة كإشارة مهمة للمستثمرين عن حالة الأعمال في المملكة العربية السعودية.

نظرة مستقبلية

لقد كانت أسواق رأس المال حتى الآن هي الأداة الرئيسية لزيادة رأس المال المطلوب للاستثمارات الجديدة والقائمة. وكانت السوق الأولية نشطة للغاية مع وصول عدد الاكتتابات الأولية إلى أعلى مستوياتها في عدة سنوات على الرغم من الأداء المتواضع لأسواق رأس المال عالمياً. يتطور النظام البيئي للشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية بشكل جيد، بفضل الدعم المقدم من أموال القطاع العام، والسياسات التمكينية لزيادة الأعمال والاهتمام الهائل من شركات رأس المال الاستثماري الدولية والمحلية. وبالنظر إلى الزخم الذي تتمتع به مثل هذه المشاريع والحجم المحتمل للأسواق المحلية والإقليمية.

يعتمد التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية على المبادرات الاستراتيجية والاستثمارات طويلة الأجل. لقد أثبتت الدولة التزامها الكبير بأجندتها الاستثمارية من خلال قيادة الجولات الاستثمارية لمشاريعها الاستراتيجية. ومن المتوقع أن يظل هذا الزخم قوياً ومن دون عوائق على الرغم من التحديات الاقتصادية الأخيرة التي يواجهها العالم اليوم.

إن زخم الاستثمار في المملكة العربية السعودية مدفوع بعاملين رئيسيين: ضخامة أجندة التحول الاقتصادي في المملكة، وضرورة إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية العالمية. وسيظل هذان العاملان القوة الدافعة لنمو المملكة العربية السعودية، وتوليد مشاريع تنموية جديدة. إن نموذج الاستثمار في الدولة القائم على تأسيس مشترك للقيمة والاتفاق طويلة المدى للالتزام القطاع العام، سيوفر أساساً مستداماً وموجهاً نحو نمو الاستثمارات التي تسعى إلى تحقيق الكفاءة.

لقد استجاب القطاع الخاص المحلي بشكل إيجابي لأجندة الاستثمار الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، بدأ التعاون بين القطاعين العام والخاص، من خلال برنامج "شريك"، في إرساء الأساس لدعم استثماري مستدام طويل المدى. ويعد صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية أحد أكثر أدوات الاستثمار نشاطاً في المملكة إقليمياً وعالمياً. وسيظل موقع صندوق الاستثمارات العامة في أسواق الاستثمار والتمويل العالمية أحد الأصول الاستراتيجية الرئيسية للمملكة العربية السعودية لتأمين شركاء ومستثمرين على مستوى عالمي في مشاريع مبتكرة وتحولية. ويفتح الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية وعلاقتها المتوازنة مع الشركاء الاقتصاديين البارزين فرصاً جديدة للاستثمار المشترك. حيث تعد المشاريع المشتركة الأخيرة في قطاعي السيارات الكهربائية ووقود الهيدروجين شهادة على جاذبية مثل هذه التعاونات وإمكاناتها المستقبلية. في حين أن الدولة والصناديق المرتبطة بالدولة هم من كبار المستثمرين، إلا أن مقترحات قيمة المشاريع الضخمة في البلاد مهيأة لجذب مستثمري القطاع الخاص المحليين والعالميين. إلى جانب المشاريع الهيدروكربونية العالمية والمشاريع ذات الصلة، وتقوم المملكة العربية السعودية بتنفيذ مشاريع جديدة مبتكرة. ترسم هذه المشاريع أفقاً جديدة في مجال أمن الطاقة والتحول، ومرونة التجارة العالمية، والتصنيع المتقدم، وحلول التنقل المستقبلية. المملكة العربية السعودية أصبحت أيضاً مركزاً رئيسياً للابتكار في مستقبل الحياة الحضرية؛ بالرغم من التحديات التي تواجهها اليوم مع الموارد الطبيعية وتغير المناخ، حيث ستساهم بشكل كبير من خلال المشاريع الجديدة في أحداث النقلة المعرفية والمستقبلية محلياً وعالمياً.



إخلاء المسؤولية

أعدت وزارة الاقتصاد والتخطيط هذا التقرير لإتاحة المعلومات العامة التي يحتويها للباحثين والمهتمين ولعامة الجمهور بغرض المعرفة والفهم، بناءً على مبادئ الشفافية وتوافر المعلومات. هذا التقرير ليس توصية من الوزارة للآخرين لاتخاذ أي قرار، ولا ينبغي اتخاذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المتخصصين والخبراء في هذا الصدد. تسعى الوزارة إلى جعل المعلومات الواردة في هذا التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، ولا تقدم أي نوع من التعهدات أو الضمانات سواء كانت صريحة أو ضمنية فيما يتعلق بالاكتمال، أو الدقة، أو الموثوقية، أو الملاءمة، أو حداثة المعلومات. لذلك، فإن أي اعتماد على المعلومات الواردة في هذا التقرير هو على مسؤوليتك الخاصة تمامًا، ولن تكون الوزارة مسؤولة بأي شكل من الأشكال عن أي إجراء أو قرار يتم اتخاذه استنادًا إلى التقرير أو عن أي خسارة، أو ضرر مباشر، أو غير مباشر، أو فرصة ضائعة، أو خسارة الأرباح التي قد تحدث باستخدام هذا التقرير. كما أن للوزارة الحق في تعديل أو حذف هذا التقرير دون إشعار مسبق.